



وزارة الصناعة والتجارة

١١٢٨٩٦/٤

الرقم

التاريخ

الموافق

١٣/٢/٢٠١٩

المحامي الاستاذ توفيق سالم
ص.ب (١١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن
المحامي الاستاذ عمر العطوط
ص.ب (١١١١٨/٣٨١) الأردن

MERCI ميرسي

الموضوع:- القرار الخاص بالعلامة التجارية (رقم (١١٢٨٩٦) في
الصنف (٣).

أرفق طياً القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة
بكتابي أعلاه.

واقبلوا فائق الاحترام

مسجل العلامات التجارية

ط

م. خالد عربيات

مساعد القضاة
زين العواملة



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ ١١٢٨٩٦/ت ع
الموافق ٢٠١٣/٣/٤

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية وزارة الصناعة والتجارة/عمان

الجهة المعارضة: شركة أوجست ستورك كيه جي، وكيلها المحامي توفيق سالم. ص.ب
(١١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن.

الجهة المعارضة ضدها: شركة الشاعر للتجارة والصناعة، وكيلها المحامي عمر العطعوط. ص.ب
(١١١١٨/٣٨١) الأردن.

الموضوع: العلامة التجارية (**ميرسي MERCI**) رقم (١١٢٨٩٦) في
الصنف (٣).

الوقائع

أولاً: تقدمت شركة الشاعر للتجارة والصناعة بطلب تسجيل العلامة التجارية (**ميرسي MERCI**)
في الصنف (٣) من أجل "مستحضرات تبييض الأقمشة ومواد أخرى تستعمل في غسل وكي الملابس،
مستحضرات تنظيف وصقل وجلي وكشط، صابون، عطور، زيوت عطرية، مستحضرات تجميل غسول
(لوشن) للشعر، منظفات اسنان" وحصلت على قبول مبدئي وأعلن عنها تحت الرقم (١١٢٨٩٦)
ونشرت في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢) بتاريخ (١٠/١٠/٢٠١٠).

ثانياً: بتاريخ ٢٠١١/١/٩ تقدمت المعارضة بواسطة وكيلها باعتراض على طلب تسجيل العلامة
التجارية المشار إليها وذلك للأسباب التي تضمنتها لائحة الاعتراض.



وَنَازَرَةُ الصَّنَاعَةِ وَالتِّجَارَةِ

الرقم
التاريخ
الموافق

ثالثاً: بتاريخ ٢٠١١/٢/٦ قدمت الجهة المعترض ضدها لاحتها الجوابية.

رابعاً: قدم وكيل الجهة المعترضة البيانات المؤيدة لطلب الاعتراض وذلك على شكل تصريح مشفوع باليمين ومرفقاته بعد أن منح التمديدات اللازمة لذلك.

خامساً: لم يقدم وكيل الجهة المعترض ضدها البيانات المؤيدة لطلب التسجيل بالرغم من منحة التمديدات اللازمة لذلك.

سادساً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية وبالنسبة لرفع القضية للتدقيق وإصدار القرار.



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم

التاريخ

الموافق

القرار

بعد الاطلاع والتدقيق في ملف الدعوى بكامل محتوياته فقد تبين ما يلي:

من حيث الشكل:

حيث أن الاعتراض مقدم خلال سريان المدة القانونية المحددة بنص المادة (١٤/١) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته فإنني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن الجهة المعارضة قد استندت في دعواها على أساس مطابقة العلامة التجارية لموضوع

الاعتراض (**ميرسي MERCI**) مع العلامة التجارية (**MERCI**) رقم (١٩٥٢٢) العائدة ملكيتها لها والتي تدعي بشهرتها وإن من شأن السير في اجراءات تسجيل العلامة موضوع الاعتراض مخالفة أحكام المادة (٧) والمادة (٨) بفقراتها (١٢، ١٠، ٦) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢) وتعديلاته.

وبالرجوع إلى الاجتهاد القضائي نجده قد استقر على أن المعيار في تقرير وجود التشابه من عدمه في العلامات التجارية يكمن في توافر عناصر متعددة ومن هذه العناصر: النطق بالعلامة وكتابتها والمظهر الأساسي لها ونوع البضائع والأشخاص المستهلكين لها.

وبمناظرة العلامة التجارية (**ميرسي MERCI**) موضوع الاعتراض بالعلامة التجارية (**MERCI**) العائدة ملكيتها للمعارضة نجد أن هناك اختلافاً كبيراً بينهما من حيث صنف البضائع حيث أن العلامة التجارية موضوع الاعتراض سجلت في الصنف (٣) من أجل " مستحضرات تبيض



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم

التاريخ

الموافق

الأقمشة ومواد أخرى تستعمل في غسل وكي الملابس، مستحضرات تنظيف وصقل وجلي وكشط، صابون، عطور، زيوت عطرية، مستحضرات تجميل غسول (لوشن) للشعر، منظفات اسنان" في حين أن العلامة التجارية المملوكة لشركة أوجست ستورك كيه جي مسجلة في سجل العلامات التجارية في الصنف (٣٠) من أجل "الكاكو والشيكولاته والحلويات" مما يظهر معه التباين الواضح بين طبيعة المنتجات التي تحملها العلامتين التجاريتين المشار إليهما واستخداماتها وغاياتها، وبانتفاء التشابه بين الغايات فإن احتمالية وقوع الخلط والمنافسة غير المشروعة تنتفي وهذا ما استقرت عليه محكمة العدل العليا في العديد من قراراتها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرار رقم (٢٠٠٨/٥٤٣) و القرار رقم (٢٠٠٦/٥٧٢) والقرار رقم (١٩٨٧/٣٩) (هيئة خماسية) تاريخ ١١/٦/١٩٨٧. والذي جاء بما يلي:-

"..... إن حماية العلامة التجارية لا تتعدى المنتجات التي نصت عليها شهادة تسجيلها وعليه فلا يمنع الغير من استخدام نفس العلامة لتمييز سلعة أخرى تختلف عنها إذ لا ينشأ من ذلك لبس أو خلط بين السلع الحاملة ذات العلامة ما لم تكن السلع متقاربة، ولا يجوز لمالك العلامة الاحتجاج بها إلا في مواجهة منافسين يمارسون تجارة أو صناعة من ذات النوع ذلك أن الغرض من العلامة هو تمييز المنتجات ومنع الخلط بينها وبين منتجات مماثلة لها". والقرار رقم (٢٠١٢/٥١٦)

وبالتناوب أيضاً، وحيث أن المنع من تسجيل علامة تجارية حسب نص الفقرة (١٢/٨) يتحقق إذا كانت العلامة التجارية تطابق أو تشابه علامة تجارية مشهورة ومن شأن هذا التشابه إيجاد لبس وغش لدى الجمهور المستهلك وعليه، وإن ثبتت شهرة العلامة التجارية العائدة ملكيتها لشركة أوجست ستورك كيه جي، إلا أن شرط وقوع الغش لدى الجمهور وتحقق المنافسة غير المشروعة والذي لم يقدّم الدليل عليه لا يتوافر ولا يتحقق في العلامة التجارية محل الاعتراض حيث أن تسجيلها على الصنف (٣) لا يوحي بأية صلة بينها وبين العلامة التجارية المملوكة لشركة أوجست ستورك كيه جي، وفي هذا الخصوص ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل العليا في العديد من قراراتها نذكر منها القرار رقم



وزارة الصناعة والتجارة

١٥/٥/٢٠١٣

الرقم

التاريخ

الموافق

(٢٠٠٦/٥٧٢) والذي جاء فيه ما يلي: "...وحيث ان الثابت من أوراق الدعوى ان العلامة التجارية العائدة ملكيتها للمستأنفة هي علامة مشهورة الا ان احتمال وقوع الغش لدى الجمهور وتحقيق المنافسة غير المشروعة غير متوافر ولا يتحقق في العلامة التجارية محل الاستئناف لان طلب تسجيلها بهذا الشكل الذي وردت عليه لا يوحي بوجود اي صلة بينها وبين العلامة التجارية المملوكة للمستأنفة".

واستناداً لما تقدم، وحيث أن العلامة التجارية (**ميرسي MERCI**) موضوع الاعتراض قد جاءت مميزة وذات صفة فارقة وموضوعة على شكل يكفل تمييزها عن غيرها ، فتكون متفقة وأحكام المادة (٧) بفقرتها (٢١) والمادة (٨) بفقراتها (٦ و ١٠ و ١٢) من قانون العلامات التجارية، وعليه أقرر رد الاعتراض الوارد على العلامة التجارية اعلاه رقم (١١٢٨٩٦) صنف (٣) والسير باجراءات تسجيلها حسب الاصول.

قرار صادر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤ .

قابلاً للاستئناف خلال عشرين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

ع

م. خالد عربيات

مساعدة القضايا
زين العواملة

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأثونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد خليفة السليمان

وعضوية القضاة السادة

حسين العطيات، ماجد الغباري، داود طبييلة، جهاد العتيبي.

المستأنفة : شركة أوجست ستورك كيه. جيه.

وكيلاها المحاميان توفيق سالم وليانا إليان.

المستأنف ضدهما:

١- زين العواملة/ مساعد القضايا في مديرية حماية الملكية الصناعية بوزارة الصناعة
والتجارة بالإضافة لوظيفتها.

٢- شركة الشاعر للتجارة والصناعة.

وكيلاهما المحاميان فندي الفاعوري وعصام الريحاني.

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٥ تقدمت المستأنفة بهذا الاستئناف للطعن في القرار الصادر
بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤ عن زين العواملة مساعد القضايا في مديرية الملكية الصناعية بوزارة
الصناعة والتجارة وبتوقيعها عن مسجل العلامات التجارية والذي يحمل الرقم (ع
ت/١١٢٨٩٦/٧٦٢٥) القاضي برد الاعتراض على العلامة التجارية (ميرسي MERCI)
رقم (١١٢٨٩٦) في الصنف (٣) والسير بإجراءات تسجيلها حسب الأصول.

طالبة إلغائها للأسباب التالية:

١- أخطأت السيدة زين العواملة/ مساعدة القضايا بالإضافة لوظيفتها إذ اعتمدت في
قرارها على اختلاف صنف البضاعة في العلامتين لنفي التشابه بينهما على الرغم
من التطابق التام بين العلامتين (MERCI و MERCI) في الاسم والشكل
والأحرف والكتابة والنطق.

- ٢- أخطأت السيدة زين العواملة/ مساعدة القضايا بالإضافة لوظيفتها إذ ذهبت للقول بأنه على الرغم من ثبوت شهرة علامة المستأنفة إلا أن اختلاف صنف التسجيل لا يوحى بصلة بين العلامة المعترض عليها وبين علامة المستأنفة.
- ٣- أخطأت السيدة زين العواملة/ مساعدة القضايا بالإضافة لوظيفتها إذ ذهبت في خلاصة قرارها للقول بأن العلامة التجارية MERCI ميرسي موضوع الاعتراض قد جاءت مميزة وذات صفة فارقة وموضوعة على شكل يكفل تمييزها عن غيرها.
- ٤- أن حماية العلامة التجارية المشهورة هو التزام تجب مراعاته بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية المنضمة إليها الأردن وبموجب أحكام المادة (١٢/٨) من قانون العلامات التجارية ويتوجب تفسير القيود على هذه الحماية في أضيق نطاق، وقد أخطأت السيدة زين العواملة/ مساعد القضايا بالإضافة لوظيفتها إذ ذهبت في قرارها الطعين إلى خلاف ذلك.
- ٥- أخطأت السيدة زين العواملة/ مساعدة القضايا بالإضافة لوظيفتها إذ لم تجد في عدم تقديم المعترض عليها شركة الشاعر أية بيئة مؤيدة لطلبها وعدم تقديمها مرافعة في الاعتراض ما ينم عن عدم رغبتها في متابعة السير بإجراءات تسجيل العلامة المعترض عليها.

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة ووكيل المستأنف ضدها الثانية وغياب المستأنف ضدها الأولى، تليت لائحة الاستئناف واللائحتين الجوابيتين ولائحتي الرد عليهما، وأبرزت البيانات المقدمة في الدعوى، وقدم الطرفان مرافعتيهما.

القرار

بالتدقيق والمداولة وبعد الاطلاع على أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها نجد أن وقائعها تتلخص في أن المستأنف ضدها الثانية شركة الشاعر للتجارة والصناعة تقدمت بطلب لتسجيل العلامة التجارية (ميرسي MERCI) في الصنف (٣) من أجل مستحضرات تبييض الأقمشة ومواد أخرى تستعمل في غسل وكي الملابس - مستحضرات تنظيف وصقل وجلي وكشط، صابون، عطور، زيوت عطرية، مستحضرات تجميل غسول (لوشن) للشعر، منظفات أسنان، وحصلت على قبول مبدئي وأعلن عنها تحت الرقم (١١٢٨٩٦) ونشرت في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢) بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٠.

بتاريخ ٢٠١١/١/٩ تقدمت شركة أوجست ستوك كيه جيه باعتراض على طلب تسجيل العلامة التجارية المشار إليها مؤسسة اعترضها على مطابقة العلامة التجارية المطلوب تسجيلها لعلامتها التجارية.

وبعد سماع البيانات بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤ أصدر مسجل العلامات التجارية القرار المتضمن (وحيث أن العلامة التجارية (ميرسي MERCI) موضوع الاعتراض قد جاءت مميزة وذات صفة فارقة وموضوعة على شكل يكفل تمييزها عن غيرها، فتكون متفقة وأحكام المادة (٧) بفقرتيها (١ و ٢) والمادة (٨) بفقراتها (٦ و ١٠ و ١٢) من قانون العلامات التجارية وقرر رد الاعتراض الوارد على العلامة التجارية رقم (١١٢٨٩٦) صنف (٣) والسير بإجراءات تسجيلها حسب الأصول).

ثم ترفض المستأنفة بهذا القرار فطعن به استئنافاً لدى محكمتنا للأسباب التي أبدتها تفصيلاً في لائحتها الاستئنافية.

في الموضوع وعن أسباب الطعن: ٢٠١٣/٣/٤ أصدر مسجل العلامات التجارية

نجد أن الجهة المستأنفة أسست استئنافها على سند من القول أن العلامة التجارية موضوع الاستئناف تطابق العلامة التجارية العائدة لها في الاسم والشكل والأحرف والكتابة والنطق، وأن من شأن هذا التطابق مخالفة المادة (٨) بفقراتها (٦ و ١٠ و ١٢) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

وبالرجوع إلى المادة (١٠/٨) من قانون العلامات التجارية المشار إليه والتي تنص على:

(لا يجوز تسجيل ما يلي: العلامة التي تطابق علامة تخص شخصاً آخر سبق تسجيلها لنفس البضاعة التي يراد تسجيل العلامة من أجلها أو لصنف منها أو العلامة التي تشابه تلك العلامة إلى درجة قد تؤدي إلى غش الغير).

أما الفقرة السادسة من المادة ذاتها (فقد منعت تسجيل العلامة المخلة بالنظام العام أو الآداب العامة أو التي تؤدي إلى غش الجمهور أو العلامات التي تشجع المنافسة التجارية غير المحقة أو التي تدل على غير مصدرها الحقيقي).

وحيث أن المعيار في تقرير وجود التشابه بين علامة تجارية وأخرى تكمن في توافر عناصر متعددة ومن ضمنها المظهر الأساسي لها ونوع البضائع أو الخدمات التي تقدمها والأشخاص المستهلكين لها.

وحيث استقر اجتهاد هذه المحكمة في العديد من قراراتها على أن حماية العلامة التجارية لا يتعدى المنتوجات التي نصت عليها شهادة تسجيلها ولا يمنع الغير من استخدام العلامة ذاتها لتمييز سلعة أخرى تختلف عنها لانتفاء حصول اللبس بين السلع الحاملة لذات العلامة ما لم تكن السلع متقاربة، أي أنه لا يجوز لمالك العلامة الاحتجاج بها إلا بمواجهة متنافسين يمارسون تجارة أو صناعة من ذات النوع.

وبمناظرة العلامة التجارية (ميرسي MERCI) موضوع هذا الاعتراض بالعلامة التجارية (MERCI) العائد ملكيتها للمستأنفة نجد أن هناك اختلافاً كبيراً بينهما من حيث صنف البضائع حيث أن العلامة التجارية موضوع الاستئناف سجلت في الصنف (٣) من أجل مستحضرات تبييض الأقمشة ومواد أخرى تستعمل في غسل وكوي الملابس، مستحضرات تنظيف وصقل وجلي وكشط وصابون وعطور وزيوت عطرية ومستحضرات تجميل غسول (لوشن) للشعر، منظفات أسنان، في حين أن العلامة التجارية المملوكة لشركة أوجست ستورك كيه جيه مسجلة في سجل العلامات التجارية في الصنف (٣٠) من أجل الكاكاو والشيكولاته والحلويات، مما يظهر معه التباين الواضح في طبيعة المنتجات التي تحملها العلامتين التجاريتين المشار إليهما واستخداماتهما وغاياتهما وبانتفاء التشابه بين الاستخدامات والغايات لكل منهما فإن احتمالية وقوع الخلط والمنافسة غير المشروعة تنتفي.

وحيث أن حماية العلامة التجارية لا تتعدى المنتوجات التي نصت عليها شهادة تسجيلها، فلا يمنع من استخدام نفس العلامة لتمييز سلعة أخرى تختلف عنها، ولا يجوز لمالك العلامة الاحتجاج بها إلا في مواجهة منافسين يمارسون تجارة أو صناعة من ذات النوع، ذلك أن الغرض من العلامة هو تمييز المنتجات ومنع الخلط بينها وبين منتجات مماثلة. غسول (لوشن) للشعر، منظفات أسنان، في حين أن العلامة التجارية (ميرسي) مسجلة في الصنف (٣) من أجل مستحضرات تبييض الأقمشة ومواد أخرى تستعمل في غسل وكوي الملابس، مستحضرات تنظيف وصقل وجلي وكشط وصابون وعطور وزيوت عطرية ومستحضرات تجميل غسول (لوشن) للشعر، منظفات أسنان، مما يظهر معه التباين الواضح في طبيعة المنتجات التي تحملها العلامتين التجاريتين المشار إليهما واستخداماتهما وغاياتهما وبانتفاء التشابه بين الاستخدامات والغايات لكل منهما فإن احتمالية وقوع الخلط والمنافسة غير المشروعة تنتفي.

(عدل عليا رقم (٢٠٠٨/٥٤٣) تاريخ ٢٠٠٩/١/٢١).

يضاف إلى ذلك أن الغاية من منع تسجيل علامة تجارية حسب نص المادة (١٢/٨) من قانون العلامات التجارية المنوه عنه يتحقق إذا كانت العلامة التجارية تطابق أو تشابه علامة تجارية مشهورة، ومن شأن هذا التشابه إيجاد اللبس وغش لدى الجمهور المستهلك.

وحيث لم يقدّم الدليل على إيجاد لبس وغش لدى الجمهور المستهلك وتحقق المنافسة غير المشروعة في العلامة التجارية محل الاستئناف والمسجلة على الصنف (٣) وبين

العلامة التجارية المملوكة لشركة أوجست ستورك كيه جيه والمسجلة على الصنف (٣٠) وبعدم وجود أي صلة بينهما.

وعليه، وحيث أن طلب تسجيل العلامة التجارية موضوع الطعن لا يشكل مخالفة لأحكام المادة (٧) والمادة (٨) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، فإن أسباب الطعن لا ترد على القرار المطعون فيه مما يتعين معه رد الاستئناف.

لذلك نقرر: رد الاستئناف.

قراراً صدر وأفهم علناً بتاريخ ١٧ رجب ١٤٣٤هـ الموافق ٢٧/٥/٢٠١٣م

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

خاتمة: د. ع

تدقيق: م. أ